في التقرير الاممي الدوري حول العراق

اعطاء دور أكبر للحكومة العراقية في مواجهة العنف والتهجير.. والمؤتمر الدولي افضل سبل المعالجة

بغداد/ المدى: رفع الامين العام للامم المتحدة تقريره الدوري الى مجلس الامن الدولي الذي يقدم كل ثلاثة اشهر عن اداء بعثة الأمم المتحدة في العراق حيث يعرض فيه آخر المستجدات والأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ تقريرها الماضي المؤرخ في ١ أيلول ,٢٠٠٦ كما يقدم موجزا لأهم التطورات السياسية في الفترة المشمولة بالاستعراض ، ولا سيما فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها حكومة العراق لتعزيز المصالحة الوطنية وتحسين الحالة الأمنية ، فضلا عن التطورات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالعراق. ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن أنشطة ممثلها أشرف قاضي وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ، وتقييما للحالة الأمنية ، ومعلومات عن المسائل التشغيلية والأمنية.

التطورات السياسية

وذكر التقرير ان الفترة المشمولة بالاستعراض شهدت زيادة كبيرة في العنف الطائفي وفي هجمات المتمردين والهجمات الإرهابية، فضلا عن الأنشطة الإجرامية، وارتفاع أعداد الضحايا من المدنيين إلى مستوى غير مسبوق. وفي أرجاء كثيرة من البلاد، يتزايد عدد العراقيين المتضررين من جراء تصاعد دوامة العنف وانعدام الأمن.

واشار إلى أن الجهود المشتركة التي تبذلها حكومة العراق والقوة متعددة الجنسية لخفض مستوى العنف المتصاعد في إطار الخطة الأمنية لبغداد لم تحقق إلا نجاحا محدودا جدا. وتشمل التدابير الأمنية المستعملة لتحقيق الاستقرار في العاصمة، ضبط منافذ بغداد للدخول والخروج وتمديد فترات حظر التجول وعمليات التطويق والبحث من بيت إلى بيت. ورغم ان هذه الجهود، ظلت أنشطة المتمردين وأفراد الميليشيات في مناطق واسعة من بغداد وفي أنحاء أخرى من البلاد خارجة عن السيطرة. ثم إن الحوادث الأخيرة الأخطر من نوعها، مثل الاختطاف الجماعي لما يناهز ١٠٠ موظف وزائر في وزارة التعليم العالي في بغداد، والهجمات الإرهابية البشعة المنفذة في مدينة الصدر، في ٢٣ تشرين الثاني، والتي خلفت ما يزيد على ٢٠٠ قتيل وعشرات من الجرحى، أدت إلى ترسيخ مشاعر القلق العام إزاء قدرة الحكومة للسيطرة على الوضع الأمني.

ويبدو أن مختلف المبادرات المتتالية لتعزيز المصالحة الوطنية، من داخل العراق وخارجه، لم يكن لها تأثير كبير على نطاق العنف أو طبيعته في البلاد. بل إن تكاثر المبادرات قد أدى إلى توسيع قاعدة الشك في مدى نجاعتها سواء داخل العراق أو خارجه. وقد فشلت الحكومة أيضا في تعزيز مبادراتها الأمنية بتنفيذ مشاريع لتحسين توفير الخدمات الأساسية وفرص العمل وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية. كما أن محدودية القدرة المؤسساتية أعاقت قدرة الحكومة على تنفيذ ميزانية عام ٢٠٠٦ .

وقال التقرير وخلال الفترة قيد الاستعراض (بين ايلول وتشرين الثاني)، انتهى مجلس النواب في البلد، من إنشاء لجانه البرلمانية وعددها ٢٤، ونظر في العديد من مشاريع القوانين، بينها بعض مشاريع القوانين الرئيسية المتعلقة بتطبيق الدستور. واعتمد المجلس، عن طريق هذه اللجان، جملة من القوانين، بينها قانون يتعلق باستيراد المشتقات النفطية وبيعها بالتجزئة، وتعديلات على المدونة الجنائية، وتعديلات على قانون الادعاء العام لعام ١٩٧٩، وقانون يتعلق بالاستثمار الوطني. وتجرى حاليا مناقشات على الصعيدين السياسي والتقني بشأن مشروع قانون وطني متعلق بالمواد الهيدروكربونية.

وعلى الصعيد نفسه دعا بعض البرلمانيين من كتلة الصدر، والائتلاف العراقي الموحد ومن الأحزاب السياسية الاخرى، إلى وضع جدول زمني لانسحاب القوات متعددة الجنسية. ونتيجة لذلك، عقدت لجنة الدفاع في مجلس النواب مناقشات بشأن مركز القوة متعددة الجنسية.

كما أنشأ مجلس النواب لجنة التعديلات في الدستور مؤلفة من ٢٧ عضوا تناسبا مع التمثيل حسب توزيع المقاعد في مجلس النواب. وفي ١٥ تشرين الثاني، وفي أعقاب مناقشة مطولة لاختيار رئاسة اللجنة الدستورية، عقدت جلستها الرسمية الأولى واختارت الشيخ همام حمودي من (الائتلاف العراقي الموحد) رئيسا لها والسيدين إياد السامرائي (التوافق) وفؤاد معصوم (التحالف الكردستاني) نائبين للرئيس. واتفقت اللجنة على أن تتخذ قراراتها بتوافق الآراء.

وفي نفس السياق مدد مجلس النواب حالة الطوارئ التي كانت مفروضة في عموم البلاد، باستثناء إقليم كردستان.

وأقر مجلس النواب القانون المتعلق بتشكيل الأقاليم. وأثارت صياغته جدلا واسعا. فقد رأي العديد من الأحزاب السياسية بقيادة جبهة التوافق مع أعضاء الفضيلة والتيار الصدري وبعض المستقلين، أنه ينبغي ألا يسن القانون إلا بعد إكمال عملية مراجعة الدستور. ودعا الائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني إلى سن القانون قبل حلول موعد نهائي حدده الدستور في ستة أشهر. وعرض أخيرا مشروع القانون على التصويت بعد التوصل إلى "صفقة شاملة."

على جانب آخر ونتيجة لاختلاف وجهات النظر بشأن العمليات الأمنية في مدينة الصدر، أعلنت الحكومة والقوة متعددة الجنسية تشكيل لجنة تنسيق مشتركة. وكلفت مستشار الأمن القومي ووزيري الدفاع والداخلية وقائد القوة متعددة الجنسية وسفير الولايات المتحدة لدى العراق، بالتعجيل بتدريب قوات الأمن العراقية ونقل المسؤوليات الأمنية إلى الحكومة العراقية، بما في ذلك تولي قيادة القوات العراقية والتحكم فيها.

التمديد والمصالحة

كما طلب رئيس الوزراء نوري المالكي في رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، باسم الحكومة العراقية، تمديد ولاية القوات متعددة الجنسية لفترة ١٢ شهرا إضافية. وفي ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦) الذي مددت بموجبه ولاية القوات متعددة الجنسية إلى غاية ٣١ كانون الأول ,٢٠٠٧ وقرر المجلس أيضا استعراض ولاية القوة متعددة الجنسية عندما تطلب حكومة العراق ذلك، أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران ٢٠٠٧، وأنه سينهي هذه الولاية في وقت أقرب إذا طلبت منه حكومة العراق ذلك.

وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، دفع رئيس الوزراء المالكي، قدماً بتنفيذ خطته للمصالحة الوطنية. وفي أعقاب مؤتمر لرؤساء العشائر في آب ٢٠٠٦، عقد اجتماعا مع طائفة واسعة من رموز المجتمع المدني ومؤسساته في ١٦ أيلول. وجرى، في مناسبات عديدة، تأجيل المؤتمر الذي كان مقررا عقده في تشرين الأول مع الزعماء السياسيين.

وفي ٢ تشرين الأول، أعلن رئيس الوزراء، المالكي، اتفاق رمضان المؤلف من أربع نقاط، والذي حظي بتأييد الأحزاب السياسية الرئيسية. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية للاتفاق في إنشاء لجان أمنية محلية تتألف من الشخصيات السياسية والدينية والوجوه البارزة في الشرطة والجيش. وبادر رئيس الوزراء أيضا إلى إجراء اتصالات مباشرة، عن طريق ممثليه الخاصين، مع مجموعات المعارضة العراقية داخل العراق وفي الأردن ومصر وبلدان مجاورة أخرى.

بيان مكة

وقد جرى استكمال مبادرات المصالحة في العراق بجهود بذلتها جهات عديدة. ففي ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٦، أصدر زعماء دينيون عراقيون من الشيعة والسنة، في أعقاب اجتماع برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانا في مكة، دعوا فيه إلى وقف حمام الدم الطائفي في العراق. ورحب بذلك الاتفاق زعماء سياسيون ودينيون في العراق وخارج العراق.

العلم العراقي وبرلمان كردستان

وفي ١ أيلول ٢٠٠٦، أمر مسعود البرزاني، رئيس إقليم كردستان العراقي بحظر رفع العلم الوطني العراقي في إقليم كردستان، والاستعاضة عنه بعلم الإقليم. وردا على ذلك، أمر رئيس الوزراء، المالكي، برفع العلم الوطني العراقي فوق جميع أرض العراق. وفي الوقت نفسه، دعا البرلمان إلى النظر في تبني علم وطني جديد. وفي تلك الأثناء، ومع أن السيد البرزاني استمر في رفضه رفع العلم الوطني الحالي، وافق على رفع العلم العراقي لعام ١٩٥٨ داخل إقليم كردستان.

وفي ٢٤ أيلول، قدمت قراءة في البرلمان الكردستاني لمشروع دستور لإقليم كردستان العراق، وعرض المشروع على الجمهور للتعليق عليه في غضون فترة تمتد إلى غاية نيسان ,٢٠٠٧

وخلال فترة الثلاثة اشهر - قيد الاستعراض- عقدت اللجنة التي عينتها الحكومة عملا بالمادة ١٤٠ من الدستور لتطبيع الحالة في كركوك خمس جلسات وأنشأت عددا من المكاتب الفرعية في المنطقة. وفي ١١ تشرين الأول أنشأ مجلس النواب لجنة برلمانية للإشراف على أعمال اللجنة الحكومية المنشأة عملا بالمادة ١٤٠ .

التطورات الإقليمية

أجرى رئيس الوزراء، المالكي، وأعضاء حكومته زيارات عديدة إلى الدول المجاورة للعراق، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لتوثيق عرى التعاون من أجل تثبيت الاستقرار في العراق. وفي هذا السياق، قام رئيس الوزراء، المالكي، يومي ١٢ و١٣ أيلول بزيارة إيران لعقد اجتماعات مع آية الله علي خامنئي والرئيس محمود أحمدي نجاد.

وفي ١٨ أيلول، عقد وزراء داخلية البلدان المجاورة للعراق اجتماعهم الثالث في جدة، بالمملكة العربية السعودية. واعتمد المشاركون بروتوكولا لمكافحة الإرهاب والتسلل عبر الحدود والجريمة المنظمة. وفي ٢١ أيلول عقد الاجتماع العاشر لوزراء خارجية البلدان المجاورة للعراق في نيويورك.

التطورات الدولية

واصلت الأمم المتحدة، باعتبارها مشاركة في رئاسة الاتفاق الدولي مع العراق تقديم الدعم إلى حكومة العراق في وضع وثيقة الاتفاق. وساعدت الأمم المتحدة أيضا في تنظيم الاجتماعات رفيعة المستوى والتقنية للفريق التحضيري.

إضافة إلى ذلك، استضافت الأمم المتحدة اجتماعين في المقر لتوسيع نطاق الدعم الدولي للاتفاق فيما وراء نطاق الفريق التحضيري.

وفي هذا السياق، عقد في ١٨ أيلول اجتماعا رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وفي وضع الاتفاق الدولي.

وأتاح الاجتماع الذي ضم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والبلدان المجاورة للعراق والمانحين الرئيسيين وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، فرصة لاستعراض التقدم الذي أحرزته حكومة العراق في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية. وأتاح الاجتماع أيضا مجالا لتعبئة دعم دولي أكبر وأوسع نطاقا ومشاركة مع حكومة العراق بشأن الاتفاق الدولي.

وفي ١٠ أيلول، اشترك نائب الأمين العام، السيد مارك مالوك براون ونائب رئيس الوزراء السيد برهم صالح في رئاسة الاجتماع رفيع المستوى الأول للفريق التحضيري للاتفاق الدولي مع العراق في أبوظبي.

وفي هذا الاجتماع، اعتمد المشاركون إعلان أبوظبي، وفيه سلم أعضاء الفريق التحضيري بالحاجة إلى استكمال وضع الاتفاق الدولي مع العراق على وجه السرعة، من خلال عملية استشارية واسعة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

وفي ٣١ تشرين الأول شارك ممثل الامم المتحدة في العراق في رئاسة الاجتماع رفيع المستوى الثاني للفريق التحضيري للاتفاق الدولي في مدينة الكويت. وركز الاجتماع على المسائل ذات الصلة وخصوصا إدراج القسمين السياسي والأمني.

الأنشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام

خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثل الامم المتحدة مشاوراته مع طائفة من الزعماء السياسيين الرئيسيين وقيادة المجتمع المحلي وزعماء القبائل والزعماء الدينيين لتشجيع الحوار الحقيقي ومعالجة الحالة الأمنية غير المستقرة.

واجتمع بشكل متكرر مع الأعضاء البارزين في الحكومة العراقية ومع رئيس مجلس النواب ورؤساء اللجان البرلمانية، وكذلك مع غيرهم من الزعماء السياسيين والدينيين لمناقشة جدول الأعمال التشريعي للحكومة، وعملية استعراض الدستور وغيرها من المسائل المتصلة بأولويات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وأثناء اجتماعه، شجع على تعزيز الأساس القانوني والمؤسسي للبلد، وفي الوقت نفسه دعم الجهود الرامية إلى اقتلاع جذور العنف السائد في البلد. وعمل أيضا على تشجيع تنفيذ الخطة الوطنية للمصالحة، التي وضعتها الحكومة.

وفي ٧ أيلول قام ممثل الأمم المتحدة بزيارة عمان حيث أجرى هناك مناقشات مع وزير خارجية الأردن وكبار المسؤولين في حكومة الأردن. وحاور طائفة متنوعة من ممثلي الجماعات السياسية والقبلية الموجودين حاليا في الأردن لمناقشة المصالحة الوطنية في العراق.

أنشطة الدعم الدستوري

أثناء الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة تقديم دعمه إلى مجلس النواب في وضع التشريعات المطلوبة للمضي قدما بتنفيذ الدستور. وأشرك مكتب الدعم الدستوري التابع للبعثة أعضاء برلمان رئيسيين بشأن إنشاء لجنة استعراض الدستور والمسائل التشريعية ذات الصلة.

أنشطة المساعدة الانتخابية

واصل المكتب التابع لبعثة الأمم المتحدة مشاركته العمل مع مجلس النواب بشأن الإطار القانوني لإنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وأسدى المكتب أيضا المشورة بشأن الجوانب الانتخابية للقانون المتعلق بتشكيل المناطق.

ويقدم المكتب المساعدة من أجل عملية الانتقال من اللجنة الانتخابية المستقلة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق مستقبلا.

التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية

تواصل بعثة الأمم المتحدة والوكالات والبرامج والصناديق التابعة لها العمل على تعزيز القدرات الوزارية، وتوفير وتنسيق سبل الحصول على الخدمات الأساسية وإصلاح الهياكل الأساسية العامة.

وظلت بعثة الأمم المتحدة تشدد على حاجة القيادة العراقية إلى مبادرات للتنمية الإنسانية كوسيلة أساسية لتعزيز الاستقرار الوطني. ولبلوغ هذه الغاية، أمكن الحصول على خدمات خبرة استشارية من مستشار لشؤون التخطيط في الحالات الطارئة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وكذلك من مستشار قانوني من المجتمع المدني عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وجرى توفير هذه الخدمات للمؤسسات الحكومية المختصة، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء ووزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني.

المشردون ١,٦ مليون

واشار التقرير الى ان العنف الطائفي والعمليات العسكرية مازالا يؤثران تأثيرا ضارا بأعداد كبيرة من المدنيين العراقيين في كثير من المجالات في البلد. فعدد المشردين العراقيين آخذ في الازدياد، إما بسبب التهديدات أو بسبب الاعتداءات التي تقوم بها عناصر مختلفة. ووفقا لمصادر من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومصادر حكومية وقت نشر هذا التقرير، فإن عدد المشردين منذ هجوم سامراء في ٢٢ شباط ٢٠٠٦ تجاوز ٤٥٠ الف شخص. وهذا يشمل ٢٧ الف شخص تقريبا مشردين في محافظة الأنبار وحدها، نتيجة لعمليات عسكرية حدثت مؤخرا. وهذه الأرقام الإجمالية، إذا ما أضيفت إلى عدد المشردين من الأحداث السابقة لحادثة سامراء تجعل الرقم الإجمالي للأشخاص المشردين في العراق يزيد على ١,٦ مليون شخص. ومع اقتراب فصل الشتاء تتزايد الشواغل المقلقة بشأن الرفاه والحقوق الأساسية للمشردين، وخصوصا النساء والأطفال والمعوقين والمسنين.

وتقدر مفوضية اللاجئين أن ١,٦ مليون شخص إضافي أصبحوا لاجئين خارج البلد منذ سنة ٢٠٠٣، من بينهم ما يتراوح بين ٥٠٠ و ٧٠٠ الف شخص موجودين حاليا في الأردن، وحوالي ٦٠٠ الف في سوريا ونحو ١٠٠ الف في المملكة العربية السعودية والكويت. وارتحل عدد مجموعه ٤٣٦ الف عراقي إلى أوروبا والأمريكتين وأفريقيا وآسيا. ويهرب من البلد كل يوم حوالي الفي شخص عراقي إلى سورية والف شخص إلى الأردن.

أنشطة حقوق الإنسان

على الرغم من أن الحكومة عزمت على تعزيز حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، تستمر الانتهاكات في ازدياد. ويواصل الإرهابيون والمتمردون والميليشيات والجماعات الإجرامية المسلحة ارتكابها. فالاستخدام المفرط للقوة من جانب القوة متعددة الجنسية وقوات الأمن العراقية في استجابتهما لتلك العناصر هو أيضا أمر يثير القلق. وتستمر العمليات العسكرية المتواصلة أيضا بينما يرتفع عدد الخسائر في الأرواح بين المدنيين، كما أن حصول السكان المتضررين على الخدمات العامة أصبح محدودا أو معاقا.

ويواصل مكتب حقوق الإنسان العمل مع المؤسسات العراقية، بما فيها المجلس القضائي الأعلى ووزارة حقوق الإنسان ووزارة العدل، بين مؤسسات أخرى، من أجل تعزيز سيادة القانون وخلق نظام وطني قوي وفعال لحماية حقوق الإنسان.

المحاكمة والاعدام

وذكر التقرير انه في ٢٥ تشرين الثاني، حكمت المحكمة العليا على الرئيس السابق صدام واثنين من المتهمين معه بالإعدام لدورهم في قتل ١٤٨ شخصا أدينوا بعملية الاغتيال التي تعرض لها الرئيس السابق في الدجيل في عام ,١٩٨٤

وعن استهداف الصحفيين قال التقرير يبدو أن عددا متزايدا من الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام مستهدفين على وجه التحديد بسبب عملهم، مما يعرض الحق في حرية التعبير للخطر. إضافة إلى ذلك فقد ازداد تدهور وضع النساء أكثر، حيث تفيد التقارير بأن أعدادا كبيرة منهن إما أصبحن ضحايا للمتطرفين أو"لجرائم الشرف". واستهداف الأكاديميين، بمن فيهم المدرسون وأساتذة الجامعات، إضافة إلى الطلاب، مما يعيق نظام التعليم بدرجة خطيرة، وقد أجبر البعض على ترك البلاد.

وبين التقرير انه بحسب ما أعلنته وزارة حقوق الإنسان، فإن العدد الإجمالي للمحتجزين في البلاد بكاملها بلغ، بنهاية شهر تشرين الأول (٢٥٦ ٢٩) محتجزاً (٥٧١ ١٣) منهم في مرافق الاحتجاز التابعة للقوة متعددة الجنسية)، ما يشكل انخفاضا طفيفا عن العدد المسجل في شهر أيلول، وهو ١٠٤ ٣٠ محتجزين. وبرغم الجهود المتواصلة للإفراج عن المحتجزين وإخضاعهم للولاية القضائية لوزارة العدل، ما زلت قلقا من الاحتجاز المستمر لآلاف من العراقيين، والذي يرقى، في ظل غياب الرقابة القضائية السريعة، إلى الاحتجاز التعسفي الفعلي.

الجادرية

وطالب التقرير بعد أكثر من سنة من اكتشاف مرفق الاحتجاز السري بالجادرية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالإفراج الفوري عن التقرير المعني بالتحقيق الذي أجرته الحكومة في هذه القضية. وعلمت الامم المتحدة بالإجراء الذي أعلنه مؤخرا وزير الداخلية فيما يختص بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها مسؤولون من وزارة الداخلية بمركز الاحتجاز المعروف بالموقع ٤، ومن الضروري محاكمة المسؤولين عن ذلك من أجل مكافحة حالة الإفلات من العقاب السائدة حاليا ولكي تصبح المحاكمة رادعا ضد حدوث انتهاكات أخرى.

ويرى التقرير إن المنظمات غير الحكومية هي عناصر بالغة الأهمية بالنسبة للديمقراطية المبنية على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ولكن من الممكن تقليص أنشطة وحريات منظمات المجتمع المدني العاملة في العراق إذا أقر مجلس النواب قانونا صاغته مؤخرا وزارة شؤون المجتمع المدني.

وتطرق التقرير الى انه تم في ٦ أيلول ببغداد إعدام ٢٧ شخصا - بينهم امرأة واحدة - بتهم تتعلق بالقتل المتعمد والاختطاف والإرهاب. ومن الناحية الرسمية، فمنذ تجديد العمل بعقوبة الإعدام في عام ٢٠٠٤، صدرت عقوبة الإعدام بحق أكثر من ١٥٠ شخصا، وتم بالفعل إعدام ٥١ منهم. وقد أعرب ممثل الامم عن قلقه إزاء عقوبات الإعدام تلك للرئاسة العراقية واقترح ايقافها. والعمل مع الحكومة العراقية لالغاء عقوبة الإعدام وتنفيذ وقف اختياري للأحكام الصادرة بالإعدام.

واشار التقرير الى ان المناقشات تواصلت بشأن مستقبل عملية اجتثاث البعث في العراق ومن المهم أن تتبنى هذه العملية مبدأ المسؤولية الفردية كنقيض للعقاب الجماعي. وفي نفس الوقت، فإن العفو العام والشامل الذي ينظر فيه حاليا كجزء من خطة رئيس الوزراء للمصالحة، هو وسيلة محتملة لتعزيز السلام والمصالحة.

واستدرك التقرير بانه لم يتم حتى الآن تعميم مشروع القانون، برغم أن من المتوقع أن يستفيد بصفة رئيسية من العفو في العراق الأشخاص الموجودون حاليا رهن الاحتجاز، وفي الغالب أولئك الذين لم توجه لهم تهم ولم يدانوا، إضافة إلى أفراد أعضاء في جماعات المتمردين والميليشيات والمجموعات المسلحة الأخرى الذين نبذوا العنف، والذين، بالاتساق مع المعايير الدولية، لم يكونوا مسؤولين عن جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية. وعلى الرغم من إدراكنا للحاجة إلى العفو، أعتقد بقوة أن العفو يجب أن لا يخل بحقوق الضحايا في استجلاء الحقيقة وفي التعويضات.

الصناديق الدولية لتعمير العراق

ذكر التقرير انه في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٦، بلغ مجموع المساهمات في الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ١,١١ بليون دولار. وجرت الموافقة على تمويل ما مجموعه ١٠٤ مشاريع تبلغ قيمتها ٨٦٩ مليون دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٠٦. ومن منطلق الاستمرار في التقدم المحرز على صعيد التنفيذ، أبرمت عقود تبلغ قيمتها الكلية ٦٦٤ مليون دولار (أي ٧٦ في المائة من التمويل المعتمد)، وتم صرف مبلغ ٥٥٨ مليون دولار (أي ٦٤ في المائة من التمويل المعتمد).

وفي ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦، قُدم إلى المانحين التقرير نصف السنوي الموحد الرابع للوكيل الإداري عن التقدم الذي أحرزه الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وسلط التقرير الذي يشمل الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني حتى ٣٠ حزيران ٢٠٠٦ الضوء على التقدم الذي أحرزه الصندوق الاستئماني ككل، ويركز على تنفيذ البرامج في مجالات الإدارة والخدمات الأساسية.

وعلى الرغم من أن التقدم الإجمالي في مجال الحكم كان أقل مما هو متوقع، حيث يعكس، في جملة أمور، التأخيرات في إنشاء لجنة استعراض الدستور، إلا أنه قد أحرز مزيد من التقدم القوي في تقديم الخدمات الأساسية. وقد شمل ذلك ١٠ من المشاريع السريعة الأثر في قطاع الخدمات الأساسية، وبالتحديد في مجالات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، والتي نوقشت في اجتماع المانحين لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق الذي عقد في شهر تموز ٢٠٠٥، وقد اكتملت تقريبا. وقد نتج عن هذه المشاريع إعادة تأهيل ٢٦٢ مدرسة و ١٩٢ مركزا للرعاية الصحية الأولية و ١٦٠ من شبكات المياه والصرف الصحي. وبفضل تلك المشاريع، أمكن التحكم بشلل الأطفال والكوليرا. وارتفعت النفقات تحت بند الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بمبلغ ٩٠,٥ مليون دولار ليصبح إجمالي النفقات ٦٠٠ مليون دولار تقريبا.

القضايا الأمنية والتشغيلية
تقييم حالة الأمن

اشار التقرير الى ان مستوى العنف في العراق مازال في تصاعد مستمر يصحبه ارتفاع في مستوى الإصابات بين المدنيين بلغت ذروتها منذ آذار/ ,٢٠٠٦ ويتخذ العنف شكل صراع يتزايد طابعه الطائفي، وشكل العصيان المستمر، كما يشمل العنف الذي تمارسه الجماعات المتطرفة، وبعضها ينتسب إلى تنظيم القاعدة في العراق. كذلك يتزايد الصراع داخل الطوائف، مع صدامات يبلغ عن وقوعها بين بعض القبائل والجماعات المسلحة.

واضاف التقرير انه ما زالت بغداد مركزا للأنشطة المسلحة بالرغم من الجهود التي تبذلها حكومة العراق والقوة متعددة الجنسية للحد من العنف. وبنهاية شهر تشرين الأول تزايدت حوادث العنف في العاصمة بنسبة ٢٢ في المائة عن الشهر الذي قبله. ويتسق هذا الاتجاه مع الارتفاع المهول في العنف الذي عانى منه البلد في شهر رمضان في العامين الماضيين.

وفي المناطق القريبة من بغداد، ما زال العصيان مستعرا ومنذ أيلول كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد الهجمات الكبيرة على قوات الأمن العراقية، فضلا عن القوات متعددة الجنسية. وما زالت المنطقة الدولية، على الأخص، هدفا للجماعات المسلحة من جميع الاتجاهات والأنواع. وتتمثل الوسائل الرئيسية التي تستخدم في الهجوم في النيران غير المباشرة المنطلقة من المناطق المحيطة. وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر تعرض لقصف مباشر بالصواريخ مأوى للسيارات تابع لمجمع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وقد وقع الحادث في ساعات المساء المتأخرة ولم تنجم عنه إصابات. كما ظلت نقاط التفتيش المؤدية إلى المنطقة الدولية هدفا لهجمات متقطعة.

٥٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة في الأجزاء الشمالية الغربية والشمالية الوسطى من العراق، مثل محافظات التأميم، والموصل وديالي تزداد قابلية للتفجر. وفي غرب العراق، ما زالت محافظة الأنبار تشهد قتالا ضاريا تشارك فيه جماعات قبلية، وجماعات من القاعدة، وجماعات مسلحة. وما برحت المحافظات الجنوبية تُعاني من التوتر. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، شهدت مدينة العمارة، التي يغلب عليها الطابع الشيعي، صدامات عنيفة بين الميليشيات المتصارعة الساعية إلى فرض سيطرتها على المدينة. ويرتفع مستوى الحوادث في محافظة القادسية وميسان وواسط وكربلاء وبابل. وفي شمال العراق تتراوح الحالة الأمنية في شدتها وطابعها. وفي أقصى الشمال، يتركز العنف غالبا في الموصل، مع بقاء الحالة في اربيل هادئة نسبيا. وقد شهدت البصرة ارتفاعا في عدد الحوادث منذ آب وهي تبدو في حالة اضطراب. والتوازن السياسي الهش داخل المجلس الحاكم يتعرض للخطر في الشارع بتأثير العلاقة بين الجماعات غير الرسمية المتصلة بأنشطة التهريب والأنشطة الإجرامية. ويعتبر مجمع قصر البصرة وغيره من مراكز القوات متعددة الجنسية الأهداف الأساسية للهجمات. وتشكل النيران غير المباشرة تهديدا مستمرا وتحدث على نحو متواتر. وما زال وجود موظفي الأمم المتحدة في البصرة باقيا في الحد الأدنى داخل أماكن إقامة في مرافق محصنة.

وقال التقرير ان الموظفين الدوليين في الأمم المتحدة في المنطقة الدولية يتعرضون لمستوى متوسط من المخاطر. ويجري استعراض الموظفين ورصدهم باستمرار لضمان بقائهم في المستويات المقبولة. إلا أن المخاطر التي يتعرض لها الموظفون الوطنيون ما زالت شديدة نظرا للعنف المتفشي الذي يعصف ببغداد فهم يتعرضون لخطر الاختطاف، والإصابات الجسدية الخطيرة وللموت، ولا سيما عندما يدخلون المنطقة الدولية أو يخرجون منها.

وقد فرضت حالة التدهور الأمني في العراق قيوداً قاسية على قدرة المنظمة على الاضطلاع بأنشطتها. وما زالت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تعمل على تعديل إجراءاتها التشغيلية لكي تستجيب لهذه الظروف المتغيرة والنهوض على نحو فعال بعمليات البعثة التي تتواءم مع البيئة الأمنية. وعلى الرغم مما هو باد من زيادة الدعم العراقي والدولي لدور أنشط من جانب الأمم المتحدة، فإذا ما ازدادت الحالة الأمنية تدهورا، فإن جدوى الإبقاء على حضور ملموس للأمم المتحدة في العراق يصبح موضع شك. ولا يمكن التهاون مع ما يتعلق بتعريض موظفي الأمم المتحدة لأخطار غير مقبولة.

اللوجستيات والدعم

في أعقاب انتقال البعثة من فندق الرشيد إلى مجمع سكني جديد في المنطقة الدولية في ٢٢ آب ٢٠٠٦، بدأت الاستعدادات لإنشاء حماية عامة لثلثي المجمع الذي تعوزه مثل هذه الحماية. وسيستخدم المجمع كمرفق مؤقت للإقامة لحين الانتهاء من إنشاء الموقع المتكامل طويل الأجل الذي ستقيم فيه البعثة. وهذا الموقع، الذي خصصته حكومة العراق للاستعمال من جانب الأمم المتحدة، يجري الآن تطهيره وإجراء مسح تقني له وأصبحت الخطط الموضوعة لتطويره مكتملة الآن.

الموظفون في إربيل يقيمون في منطقة مكتب المتحدة الجديد. وتستمر التحسينات التي تجرى على المجمع في مواكبة البيئة المحيطة. وفي البصرة اكتمل العمل في أماكن العمل الجديدة الخاصة بمفرزة الاتصال التابعة للأمم المتحدة. ويجري استيعاب موظفي الأمم المتحدة الموجودين حتى الآن في البصرة في هذه المرافق. وقد زار فريق البعثة الإداري البصرة مؤخرا للانتهاء من تحسينات أماكن الإقامة المحصنة بمجرد الانتهاء الكامل من عودة مفرزة الاتصال التابعة للأمم المتحدة إلى البصرة.

وقد انتهت حكومة اليابان والأمم المتحدة من الترتيبات المتعلقة بتوفير رحلة جوية أسبوعية مكرسة للبعثة. ودخلت الرحلة الجوية الأسبوعية الآن في طور التشغيل بنجاح. كما عرضت حكومة الدنمارك أيضا توفير طائرة مخصصة للبعثة. ويواصل فريق متخصص لتقصي الحقائق الاجتماع مع البعثة للانتهاء من متطلبات تشغيلها. وأعرب عن امتناني لحكومة اليابان وحكومة الدانمرك لدعمهما الجوي للبعثة، الذي سيحسن كثيرا من قدرة البعثة على القيام بعملها.

الإتفاقات

ذكر التقرير انه وُقع اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة العراق في ٣ حزيران، ولكنه لن يدخل حيز النفاذ إلا بعد التصديق عليه رسميا من مجلس النواب. ولكن على الرغم من عدة محاولات بذلتها الأمم المتحدة، ما زال تأكيد حكومة العراق بقبول الاتفاق معلقا. وقد أبلغ مكتب رئيس الوزراء الأمم المتحدة أن الأمر معروض على مجلس النواب للبت فيه. والامم المتحدة تحث حكومة العراق على التعجيل بالتصديق على الاتفاق وإصدار مذكرة رسمية بقبوله. ومتى دخل اتفاق مركز البعثة حيز النفاذ فإنه سيعطي البعثة المركز القانوني المطلوب بموجب القانون الدولي العرفي من أجل الاضطلاع بالواجبات المنوطة بها.

وتواصل البعثة التفاوض مع القوة متعددة الجنسية بشأن الترتيبات التكميلية بموجب الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة المبرم في ٨ كانون الأول ٢٠٠٥، الذي يكفل تحقيق الأمن للبعثة. وفي الوقت الحالي، يوشك اثنان من العناصر الثلاثة للترتيبات على الاكتمال.

ملاحظات

يشير هذا التقرير الى ان تقريرالبعثة الأخير، بينت فيه أن العراق يقف في مفترق طرق مهم، وأن الشعب العراقي وزعماءه يواجهون اختيارا مصيريا بين سلوك الطريق السريع المؤدي إلى المفاوضات والحلول التوفيقية، وبين التردي في مهاوي الصراع الطائفي والاقتتال بين الأشقاء. فبعد مرور ثلاثة أشهر، أصبحت الحالة أكثر تدهورا في كثير من أرجاء البلد مقترنة بتصاعد ملموس في العنف الطائفي، والتمرد والهجمات الإرهابية، علاوة على الأنشطة الإجرامية. وقد أدت زيادة أنشطة الميليشيات إلى مزيد من زعزعة الاستقرار. ويتزايد عدد العراقيين المتضررين من تصاعد العنف وانعدام الأمن في كثير من أنحاء البلد. وإن المستوى المرتفع من الإصابات والنزوح بين المدنيين يوميا يؤدي إلى زيادة الإحساس بانعدام الأمن والتشاؤم الشديد في صفوف العراقيين. وأصبحت احتمالات الحرب الأهلية التي تشمل الجميع بل واشتعال الصراع في المنطقة بأس